

عقد مقابلة

الموضوع : " أعمال تطوير ورفع كفاءة بعض قطاعات وصلة قنا (الطريق الصحراوي الشرقي) بداية من تقاطع طريق الصعيد / البحر الأحمر حتى تقاطع طريق قنا / سفاجا في المسافة من كم (١٥) حتى كم (٢٠) بطول (٥) كم (بالأمر المباشر)

رقم العقد: ١٣٧٨ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ .

أنه في يوم الخميس الموافق : ٩ / ٢ / ٢٠٢٣ .

حرر هذا العقد بين كل من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و " شركة السلام انترناشيونال للمقاولات والتجارة " .

ويمثلها السيد المهندس / هاني كامل تادرس

بصفته / رئيس مجلس الإدارة .

بطاقة رقم / ٢٥٠٠٦٠٨٠١٠١٧٣٥ .

بطاقة ضريبية / ٧٠٧-١٢١-٢٠٠ .

مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين .

ملف ضريبي رقم / ٥٥٥-٥-٠٠١٦٥-٤١٠-٠٠-٠٠ .

سجل تجاري رقم / ٢٩٨٧٢٠ .

ومقرها / ٤٢ شارع مصطفى صادق الرافعي - مصر الجديدة - القاهرة .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

صالح محمد علي

شركة السلام انترناشيونال للمقاولات والتجارة
ش.م.م
سجل تجاري: ٢٩٨٧٢٠
ملف ضريبي: ٥٥٥/٥-٠٠١٦٥/٤١٠/٠٠/٠٠
بطاقة ضريبية: ٧٠٧/١٢١/٢٠٠

التمهيد

بناءً علي كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ١٨ / ١١ / ٢٠٢٢ على إسناد اعمال تطوير ورفع كفاءة بعض قطاعات وصلة قنا بالأمر المباشر ، ومنها الموافقة علي إسناد " اعمال تطوير ورفع كفاءة بعض قطاعات وصلة قنا (الطريق الصحراوي الشرقي) بداية من تقاطع طريق الصعيد / البحر الأحمر حتى تقاطع طريق قنا / سفاجا في المسافة من كم (١٥) حتى كم (٢٠) بطول (٥) كم (بالأمر المباشر) إلي " شركة السلام انترناشيونال للمقاولات والتجارة " بتكلفة ٢٠ مليون جنيه (فقط وقدره عشرون مليون جنيه لا غير)
 حيث قام الطرف الأول بمفاوضة الطرف الثاني شركة السلام انترناشيونال للمقاولات والتجارة علي الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلي تنفيذ تلك بمبلغ وقدره ١٩٩٦٢.٥٢٠٥ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وتسعمائة اثنين وستون الف واثنين وخمسون جنيهًا وخمسون قرشًا جنيهًا لا غير) وتمت موافقة الشركة علي خصم نسبة ٠.٥% من الإجمالي بعد المفاوضة بمبلغ ٩٩٨١٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وتسعون الف وثمانمائة وعشرة جنيهًا لا غير) والتي انتهت إجراءاتها إلي تنفيذ تلك الاعمال بمبلغ قدره ١٩.٨٦٢.٢٤٢ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وثمانمائة اثنين وستون الف ومائتين اثنين واربعون جنيهًا لا غير) شاملة الضريبة مقابل تنفيذه وفقا لشروط ووثائق العقد . ويعتبر محضر المفاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما لأحكامه .

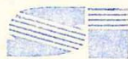
البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية اعمال تطوير ورفع كفاءة بعض قطاعات وصلة قنا (الطريق الصحراوي الشرقي) بداية من تقاطع طريق الصعيد / البحر الأحمر حتى تقاطع طريق قنا / سفاجا في المسافة من كم (١٥) حتى كم (٢٠) بطول (٥) كم (بالأمر المباشر) طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ١٩.٨٦٢.٢٤٢ جنيه (فقط تسعة عشر مليون وثمانمائة اثنين وستون الف ومائتين اثنين واربعون لا غير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة السلام انترناشيونال للمقاولات والتجارة " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا .





شركة السلام انترناشيونال للمقاولات والتجارة
 ش.م.م
 سجل تجاري ٢٩٨٧٢٠٠ بحالة ضريبة ٧٠٠/١٢١/٢٠٠
 ملك ضريبي ٥/٥٠١٦٥/٤١٠/٠٠/٠٠

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم 5044CLG202300099 بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره مليون جنيهه لاغير) صادر من البنك العربي فرع مصر الجديدة صادر بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٥ وساري حتى ٢٠٢٤/١/١٤ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدي الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقا للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول علي الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

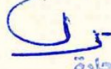
إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلي القضاء فسخ العقد أو تنفيذ علي حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلي خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلي اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد علي تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر علي أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسئولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمرا كتابيا بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسئوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها علي نفقة الطرف الثاني .


 شركة الميناء
 ش.م.م

ش.م.م
 سجل تجاري : ٢٩٨٧٧٠ بطاقة ضريبة : ٢٠٠/١٢١/٧٠٧
 ملف ضريبي : ٥/٠٠٩٦٥/٤١٠/٠٠



البنء العاشر

البند الحادی عشر

البند الثانی عشر

البند الثالث عشر

البند الرابع عشر

البند الخامس عشر

البند السادس عشر

البند السابع عشر

البند الثامن عشر

البند التاسع عشر

ريشيونال للمقاومات والتجارة

س.م.م
٢٩٨٢ بطاقة ضريبة ٢٠٠/١٢١/٧٠٧
ملف ضريبي ٥/٠٠١٦٥/٤١٠/٠٠/٠٠

البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول .
 ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م " .

البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها علي الوجه الأكمل لمدة سنة تبدأ من تاريخ التسليم الابتدائي حتى تاريخ الاستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسئولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم علي أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة علي ما جاء ببند هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ علي أسعار المواد (البيتومين - السولار - الأسمنت - الحديد) وفقاً للمعاملات المحددة في عطاءه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعريفات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م

البند الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخه منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والزموم .

الطرف الثاني

شركة السلام انترناشيونال للمقاولات والتجارة

(التوقيع)

السيد / هاني كامل تادرس

رئيس مجلس الإدارة

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

(التوقيع)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري